التطورات المالية

والقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

مجدى خليفة*

مقدمة:

لا تعنى القدرة التنافسية للاقتصاد القومى فى الأسواق الدولية مركزه التنافسى فى سوق التجارة الدولية فحسب ، بل إن قدرة الاقتصاد القومى المصرى على تطوير هياكله الانتاجية والمالية فى مواجهة التطورات والتكتلات الدولية تعتبر مكونا هاماً فى القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

ولقد مثلت اتفاقية الجات وما سبقها من سوق أوروبية موحدة وتكتل دول النافتا، أحد تحديات هامة واجهت اقتصادات الدول النامية، وكانت وراء تبنى مصر لسياسات الاصلاح الاقتصادى وسياسات التثبيت التى اقترحها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتى بدأت مع بداية التسعينات.

ولقد انتهجت مصر سياسة التثبيت الذى نتج عنها انخفاض معدل التضخم بشكل ملحوظ مما ترتب عليه انخفاض أسعار فائدة البنوك وزيادة حجم الأموال المطروحة فى السوق للاستثمار، واتخذت عدة اجراءات تهدف الى دعم سياسة الاصلاح الاقتصادى خلال مرحلته الثانية.

ولقد كان من أهم الاجراءات بجانب الاستمرار فى ترشيد الانفاق الحكومى تعزيز الايرادات عن طريق فرض بعض الرسوم التى من شأنها أن تساهم فى دعم مسيرة الاصلاح الاقتصادى مثل رسم التنمية وزيادة تذاكر السفر للخارج وضريبة المبيعات وخلافه.

* د. مجدى خليفة : مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

وصدرت أيضا العديد من الاجراءات لتحرير التجارة الخارجية وأهمها تخفيض فئات الضريبة الجمركية المقررة على بعض السلع الرأسمالية ، وصدرت أيضا بعض التعديلات الخاصة بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى وإعطاء المصدر حرية التصرف فى حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى بالاضافة الى العديد من الاجراءات التى من شأنها أن تقلل من الاجراءات الخاصة بعمليات التصدير وتقليل تكلفتها ومنح قروض وتيسيرات للمصدرين.

كما اتخذ العديد من الاجراءات التنفيذية لدفع عملية الاستثمار وتقديم التسهيلات الكاملة للمستثمرين وإعفاء المشروعات التى يبلغ رأسمالها ٥٠ مليون جنيه فأقل من الموافقة المسبقة لهيئة الاستثمار وتخفيف الكثير من الأعباء عن المستثمر والتى مؤداها أن يتم دفع عملية الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبى.

كذلك قامت الدولة بتطوير سوق رأس المال حيث صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، وبدئ فى تأسيس عدد من الشركات للعمل فى مجال الأوراق المالية كشركات للسمسرة ولإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

وبدأ البنك الأهلى ، وغيره من البنوك ، فى تأسيس صناديق للاستثمار واستحدثت هيئة سوق المال بالتعاون مع بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية مؤشرا عاما لقياس اتجاه أسعار الأسهم بالجنيه المصرى وذلك على أساس١٩٩٢/١/٢ ومنذ ديسمبر ١٩٩٣ تم الربط بين بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية وتوحيد الأسعار باستخدام الحاسب الآلى.

واتخذت الدولة العديد من الاجراءات التى تهدف الى استكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى فى مرحلته الثانية والتى انتهت فى ١٩٩٦/٩٥ وبدأت المرحلة الثالثة من الاصلاح الاقتصادى ، حيث صدرت عدة قوانين للاصلاحات الهيكلية وكان أهمها قانون الضريبة الموحدة وقانون البنوك والائتمان ، وصدرت أيضا اللائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلى بهدف دفع عجلة التنمية وتخفيف أعباء الاستثمار وتشجيعه لتعبئة الجهود ناحية الاستثمار والانتاج للتصدير. وقامت بتحرير تجارة القطن وما صاحبها من دعم كامل من الدولة التى عمدت إلى تطبيق سعر التصدير لتخفيف الأعباء عن المنتجين واستمرارهم فى العملية الانتاجية .

كما قامت الدولة بالعديد من الاجراءات التى من شأنها تحرير الاستثمار من المعوقات الادارية

وتقديم التسهيلات الائتمانية والاجرائية للمستثمرين بأسعار منخفضة وإنشاء مكاتب لخدمة المستثمرين بالمحافظات وإطلاق الحد الأقصى لرأسمال المشروعات الاستثمارية التى تقام دون موافقات مسبقة، وجاء ذلك بالإضافة الى العديد من الاجراءات والقوانين التى من شأنها دفع عجلة الاستثمار وتذليل القيود والمعوقات وإطلاق حرية التبادل التجارى من خلال زيادة كفاءة القطاعات العاملة فى مجال التجارة الخارجية بما يساعد على تحقيق المقاييس الدولية فى التبادل التجارى الدولى.

إن كل الاجراءات السابق الإشارة إليها جعلت الاقتصاد القومى المصرى ذا قدرة تنافسية جيدة على المستوى الدولى وذلك لزيادة كفائته أمام الأسواق المالية والنقدية التى تساعد على زيادة القدرة التنافسية له خلال المرحلتين الثانية والثالثة من برنامج الاصلاح الاقتصادى ، ولذا فإن هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول تحليل السياسة النقدية والمالية بمصر وتطور الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٥ والديون الحكومية وعجز الموازنة العامة للدولة وذلك ليعكس المؤشر المالى للقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

وسوف يتم استخدام اسلوب التحليل الوصفى الاستقرائى مع بعض التحليلات الاحصائية كلما أمكن وفقا لاحتياج التحليل وطبيعة البيان المستخدم .

وبهذا فإن الدراسة سوف تشتمل على مايلى:

أولا: السياسة المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى.

ثانيا: تطور الجهاز المصرفى المصرى.

ثالثا: الديون الحكومية وعجز الموازنة العامة للدولة .

أولا: السياسة المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٥

تعتبر عمليات التعديلات الهيكلية أحد أهداف السياسة العامة للدولة خلال الفترة الأخيرة، والتعديلات الهيكلية لم تبدأ مع محاولات الاصلاح الاقتصادى فى النصف الثانى من الثمانينات أو مع برنامج الاصلاح والتكيف الهيكلى الذى بدأ عام ١٩٩١، ولكنها بدأت مع سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧١ بقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى المعدل بالقانون رقم ٤٣ لعام

١٩٧٤ والمعدل أيضا بالقانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩.

ومع هذا فإن السياسة المالية والنقدية التى تعنينا فى حقيقة الأمر هى عبارة عن مجموعة الاجراءات والأساليب التى تهدف الى تحقيق أهداف مالية ونقدية محددة. ولقد حددت الدولة أهدافها منذ بداية الثمانينات فى خفض معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وتنشيط سوق المال فى مصر لزيادة حركة الاستثمار والانتعاش الاقتصادى من خلال اقتصاد حر ذى ديناميكية نشطة لجميع أنشطة الاقتصاد القومى. ولذا فإن هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول تطور السياسة المالية خلال الثمانينات وبداية التسعينات.

١- التطورات المالية والنقدية خلال الثمانينات

شهد الاقتصاد المصرى تطورات مالية ونقدية خلال هذه الفترة استعدادا لمسيرة التحرر الاقتصادى التى بدأت مع بداية التسعينات والتى شهدت تطورات فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وحرية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية بالقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ والذى هدف الى تحقيق اصلاحات مالية لتشجيع الاستثمار الخاص وانتقال رؤوس الأموال من الاقتصاد القومى وإليه.

وتعتبر زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر أحد أهداف السياسة المالية للحد من التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة فكان تثبيت سعر الصرف وتقليل مساهمة الدولة فى الاستثمارات بتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتخفيف الأعباء على الموازنة العامة للدولة.

وفى هذا المجال صدرت عدة قرارات منظمة لتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى كان أهمها تطوير القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ بالقانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ والذى نص على كثير من التعديلات الهيكلية والمالية التى كان من أهم مزاياها:

- المادة (٨): لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها إلا عن طريق القضاء.

- لا تخضع منتجات المشروعات للتسعير الجبرى وتحديد الأرباح.

- لا تخضع مبانى الاسكان المنشأة وفقا لهذا القانون لتحديد القيمة الايجارية المنصوص

عليها بالقوانين الأخرى.

- عدم الاخلال بأى إعفاءات ضريبية، بل وتعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية ويجوز امتداد هذه الفترة وفقا لقرار من مجلس الوزراء بل ويجوز اعفاء المشروعات التى تقام داخل المناطق الحرة الصناعية لمدة عشر سنوات أخرى .

- يعفى من ضريبة الأيلولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث أو المستحق فى رأس المال المستثمر.

- تعفى المشروعات من رسوم التوثيق والشهر للعقود عند التأسيس.

- استثناء هذه المشروعات من أحكام القانون رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦ حيث يكون للمشروع الحق فى فتح حساب أو حسابات بالنقد الجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى .

- يكون تحويل صافى ارباح رأس المال المستثمر كلها أو بعضها فى حدود الرصيد الدائن لحساب العملات الأجنبية للمشروع وله الحق فى إعادة تصدير رأس المال المستثمر للخارج بناء على طلب صاحب المشروع بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار ويكون التحويل بأعلى سعر صرف معلن.

- يكون لصاحب المشروع الحق فى التصرف فى رأس المال المستثمر كله أو بعضه بالنقد الأجنبى الحر أو النقد المصرى بعد إخطار الهيئة .

- يكون للعاملين فى المشروع من غير المصريين الحق فى تحويل ٥٠٪ من جملة مرتباتهم وأجورهم والمكافآت التى يحصلون عليها بالعملة الأجنبية للخارج مع اعفائهم من الضرائب ويجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار تجاوز هذه النسبة.

كل هذه الامتيازات شجعت رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول للبلاد وانتعشت حركة الاستثمارات الأجنبية فى البلاد خلال فترة الثمانينات حيث ارتفع عدد المشروعات الموافق عليها وفقا لقانون الاستثمار عام ١٩٨٠ وما قبله إلى نحو ٦٦١ مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت نحو ٧,٥ مليار جنيه ، ثم وصل عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٩٠٩ مشروعات بتكلفة استثمارية بلغت نحو ٣٢,٦ مليار جنيه بزيادة فى عدد المشروعات بلغ معدلها نحو ٣٤٠٪ بينما بلغت الزيادة فى معدل

التكلفة الاستثمارية نحو ٣٣٤٪، ولوحظ أنه عقب صدور القانون الأخير للاستثمار بلغ عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها فى عام ١٩٩٠ وحده ١٤٧٠ مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت نحو ١٧.٥ مليار جنيه لذلك العام وحتى يونية ١٩٩٠[١].

ويساهم رأس المال الأجنبى بالمشروعات الموافق عليها وفقا لهذا القانون بنحو ٨٥٪ من جملة التكلفة الاستثمارية سواء فى صورة عينية أو أموال محولة مباشرة للاقتصاد المصرى.

وفى الجانب الآخر من السياسة المالية والنقدية بدأ توحيد سعر صرف الجنيه لإنهاء عمليات التعددية السعرية وللتخفيف عن ميزان المدفوعات، حيث اتبعت عدة اجراءات خلال هذه الفترة كان أهمها إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبى والتوسع فى الاستيراد بدون تحويل عملة ثم القانون رقم ٩٧ لعام ١٩٧٩ لاعادة تنظيم سوق النقد الأجنبى حيث منح الحرية لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية للاحتفاظ بما يؤول اليه أو يملكه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير مع حقه فى القيام بأى عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج .

كذلك سمح للأفراد بفتح حسابات شخصية بالعملات الأجنبية والتصرف فى هذه الحسابات دون شرط السفر.

فى أبريل ١٩٨٥ تم اجراء بعض التعديلات الخاصة بسعر الصرف انخفض على أثرها سعر صرف الجنيه فى السوق غير الرسمية ليصل إلى ٢٠٠ قرش تقريبا للدولار، كما تم أيضا التأكيد على الاستيراد بدون تحويل عملة. وفى عام ١٩٨٦ تم تنظيم الاستيراد وتحديد ربح واسعار السلع المستوردة واستخدام سعر صرف السوق الحر (أو ما كان يعرف بالسوق السوداء آنذاك) كمعيار والبدء فى استخدامه بشكل رسمى للتعبير عن السعر الحقيقى للجنيه المصرى وكانت هذه هى البداية الفعلية لتوحيد سعر الصرف على مستوى البنوك والسوق الحرة، بالإضافة إلى تعديل سعر صرف الدولار الأمريكى لدى البنك المركزى من ٧٠.٧ قرش إلى ١٣٤ قرشا[٢].

وفى مايو ١٩٨٧ كان البدء فى تأسيس السوق المصرفية الحرة حيث تم توحيد سعر صرف مجمع البنوك مع السعر التشجيعى فى سعر واحد وبلغ ٢١٧.٨ قرشا للدولار ، ثم ألغى مجمع البنوك فى ١٩٨٨ بالقانون رقم ١٠٧ .

ومع نهاية الثمانينات ، أصبح سعر الصرف حرا إلى حد ما مع وجود بعض التغيرات مثل

السماح للبنوك بأن تشترى النقد الأجنبى دون السماح لها ببيعه، بالاضافة إلى استمرار بيع بعض السلع بالدولار مما أدى لاستمرار وجود طلب محلى على الدولار ، كما أن بعض مرتبات العاملين فى المشروعات الأجنبية والمناطق الحرة ظلت تدفع بالدولار مع عدم وجود رقابة فعالة على الشركات المنشأة بقانون الاستثمار وشركات توظيف الأموال.

وشهدت هذه الفترة زيادة فى أسعار الفائدة على الودائع لتجميع مدخرات الأفراد وتشجيعهم على الاحتفاظ بأموالهم لدى البنوك والقضاء على ظاهرة الاكتناز أو تهريب الأموال للخارج حيث ارتفع سعر الخصم المحدد من قبل البنك المركزى من ١١٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٤٪ عام ١٩٨٩ ، وكانت أسعار الفائدة على الودائع أيضا عام ١٩٨٠ بحد أقصى ١٠.٥٪ وحد أدنى ٤.٥٪ ارتفعت لتصل عام ١٩٨٩ الى حد أقصى ١٦٪ وحد أدنى ٥٪ تقريبا.

وقد استهدفت كل هذه السياسات المالية والنقدية ، والتى تم اتباعها خلال فترة الثمانينات، تشجيع الاستثمار واجراء اصلاحات هيكلية باستخدام الأدوات المالية لتقوية القدرة المالية للاقتصاد القومى على تمويل خطط التنمية الاقتصادية والحد من العجز فى الموازنة العامة للدولة وتنمية القطاعات غير النقدية وزيادة فعاليتها فى الاقتصاد القومى.

ولكن اثر هذه السياسات فى الموازنة العامة للدولة لم يظهر إلا مع بداية التسعينات حيث إن هذه الفترة شهدت العديد من التعديلات الهيكلية والاصلاحات المالية وظهر ذلك جليا فى بداية انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة.

٢- التطورات المالية والنقدية خلال التسعينات

بدأت فترة التسعينات بسياسة جادة وشاملة فى الاصلاح الاقتصادى والحد من العجز فى الموازنة العامة للدولة وتخفيض معدل التضخم الى أقصى حد ممكن وإحداث تغيرات هيكلية تؤهل الاقتصاد المصرى للعمل وفقا لآليات السوق.

وهكذا شهدت بداية فترة التسعينات اجراء العديد من الاصلاحات المالية والنقدية التى أدت إلى تطور سوق الأوراق المالية فبدأت تنمو وتأخذ دورها الحقيقى فى الاقتصاد القومى من خلال تأسيس العديد من شركات الأوراق المالية .

ولقد نجحت الدولة فى تأسيس مركز مالى دولى لمصر يمكنها من التنافس من مواجهة التكتلات الاقليمية بشكل ايجابى وذلك فى اطار بعض الأسس الهامة :

- تحديد فلسفة اقتصادية واضحة لتحرير الاقتصاد القومى مع الوصول إلى حد أقصى من الاستقرار الذى يساعد على تحقيق معدل نمو جيد ومعدل تضخم منخفض وسعر صرف مستقر واحتياطات خارجية جيدة .

- وضع إطار تشريعى قادر على حماية حقوق المتعاملين فى السوق المحلى والخارجى بما يحقق الأمان والاطمئنان للمستثمر.

- تقوية المؤسسات المالية بما يضمن تحقيق معدلات استثمار عالية ومعدلات ربحية مغرية للاستثمار الخارجى والداخلى على حد سواء .

- تخفيض الرسوم والتعريفات والدمغات المحلية بما يقلل من الأعباء على المستثمر.

- توفير جهاز اتصالات قوى داخليا وخارجيا وتطويره بما يتفق والنظم العالمية وبما يساعد على تحقيق الشفافية وسرعة انتقال المعلومات.

وهذا ولا شك كان يحتاج للعمل على ثلاثة محاور رئيسية هى:

- بنك مركزى له دور قوى وحازم فى الرقابة والاشراف على الأجهزة المالية.

- جهاز مصرفى قوى لديه اتصالات وامكانيات تتفق والنظم المصرفية العالمية ومتخصص فى تمويل التنمية .

- سوق أوراق مالية على درجة كبيرة من القوة بحيث يستطيع أن يغذى الاستثمار من خلال المدخرات المحلية ويجذب الاستثمارات الخارجية .

ولذا اتخذت الدولة، مع بداية التسعينات مزيدا من خطوات تشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية وذلك بتحديد خريطة استثمار للدولة تضم مشروعات معينة ذات دراسات جدوى فنية ومالية وتسويقية لجذب المستثمرين ، وكان أهم حدث فى هذه الفترة هو المؤتمر الاقتصادى الدولى فى الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وعمان عام ١٩٩٥ والمؤتمر الاقتصادى الدولى فى القاهرة عام ١٩٩٦، حيث عرض العديد من المشروعات على المستثمرين وفعلا تم توقيع عدة اتفاقيات للمشاركة الاجنبية

فى العديد من المشروعات الاستثمارية المصرية .

كذلك بدأت الدولة خصخصة القطاع العام وتحويل شركاته الى شركات قطاع خاص من خلال بيع الكثير منها إلى مستثمرين قادرين على إدارتها وتمويلها بما يحقق زيادة فى كفاءة استخدام الموارد وأيضا يخفف الضغط على الميزانية العامة للدولة.

ولقد سار برنامج الحكومة لاصلاح القطاع العام وخصخصته على محورين أساسيين:

- المحور الأول هو فصل الادارة عن الملكية (خصخصة الادارة).
- المحور الثانى هو خصخصة الملكية.

ولتحقيق ذلك صدر القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ بغرض حل مشاكل القطاع العام واعادة تأهيل شركاته بهدف زيادة كفاءة هذه الشركات وامكانية بيع أصولها بأسعار جيدة. وتم الاعلان عن برنامج خصخصة فى يناير ١٩٩٣ ينتهى فى أخر يونيو ١٩٩٧ حيث عرض نحو ٨٥ شركة للخصخصة وإعادة الهيكلة وتم تنفيذ نحو ٥٠٪ من هذا البرنامج حتى إعداد هذه الدراسة فى مايو ١٩٩٧.

وفى المقابل تم تطوير سوق الأوراق المالية لكى يستوعب حجم الاستثمارات المطروحة ويمول هذا البرنامج من خلال سوق الأوراق المالية التى صدر القانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ بشأن تنظيمها بمصر. وهو القانون الذى سمح بإنشاء العديد من شركات السمسرة والأسهم والسندات ومحافظ الأوراق المالية مع اعادة تنظيم بورصتى القاهرة والاسكندرية ، كما سمح بانشاء صناديق الاستثمار.

ولهذا فإن سوق الأوراق المالية فى مصر أصبح الآن من أنشط أسواق المال فى المنطقة حيث بلغ عدد الشركات المقيدة به فى عام ١٩٩٦ نحو ٦٨٠ شركة وعدد الأسهم المتداولة نحو ١.٣ مليار سهم وبلغت رؤوس الأموال المحلية المستثمرة فيه نحو ٩.٣ مليار جنيه ورؤوس الأموال بالعملات الأجنبية نحو ٩٤٦ مليون دولار. ووصلت قيمة الأوراق الحكومية من سندات تنمية وصكوك إلى نحو ١٠٤.٢ مليار جنيه موزعة بين سندات التنمية بالدولار وسندات التنمية الوطنية وسندات الخزانة العامة وسندات الاسكان وخلافه (طبقا لتقرير البنك المركزى المصرى ١٩٩٦/٩٥).

ايضا تم تأسيس نحو ١١ صندوقا استثماريا لادارة محافظ الأوراق المالية وتطوير أجهزة

سوق المال فى مواجهة العرض الكبير من الأوراق المالية وكيفية إدارته بشكل جيد بعيدا عن المضاربات وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية فى مصر.

وقد لعبت أذون الخزانة دورا كبيرا فى امتصاص السيولة النقدية فى الدولة مما ساعد على الحد من معدل التضخم وتمويل عجز الميزانية بالاضافة الى دورها فى استقرار سعر صرف الجنيه من خلال طرح أذون خزانة بالدولار مما جعل الأفراد يقبلون على شرائها مقابل مدخراتهم الدولارية لاسعار الفائدة المعروضة بها والتى تفوق أسعار الفائدة السائدة فى السوق.

وعلى الجانب الآخر شهدت بداية التسعينات أيضا مزيدا من تحرير سعر الصرف حيث صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١١٧ لعام ١٩٩١ بشأن تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى من خلال السوق الحرة والسوق الأولية ويقضى هذا التنظيم بارتفاع حصيلة النقد الأجنبى فى السوقين من ٨,٩ مليون دولار الى ١٥٠ مليون دولار يوميا[٣] .

وفى نفس العام صدر قرار بانشاء شركات الصرافة حيث بدأت أولى الشركات الممارسة الفعلية فى أغسطس ١٩٩١ ووصل عدد الشركات التى بدأت العمل نحو ٢٠ شركة وأصبحت لها حرية كاملة فى التحويل والتعامل فى النقد الأجنبى ، وكان هذا مدعاة لصدور قرار توحيد سعر الصرف مما جعل حصيلة الأسواق تصل فى نهاية عام ١٩٩١ الى نحو مليار دولار، وسادت أيضا خلال هذه الفترة حرية كاملة فى امتلاك النقد الأجنبى والتصرف فيه بيعا وشراء مما أتاح الوصول الى استقرار أسعار الصرف وسوق النقد الاجنبى بالاضافة لارتفاع الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى من ٨ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ الى ١٥,٨ مليار دولار عام ١٩٩٥/٩٤.

ولوحظ أيضا أن تحرك أسعار الفائدة لدى البنوك كان طفيفا مع اتجاه للانخفاض خلال الفترة المنتهية من التسعينات، وذلك بهدف تنشيط سوق الاستثمار فى الأوراق المالية، بالاضافة الى تشجيع المدخرات المحلية على دخول هذه السوق كمستثمرة. ومن ثم ساهمت فى شراء نحو ٧٥٪ من الأسهم والسندات وأذون الخزانة المطروحة فى سوق رأس المال.

كل هذه الاجراءات التى تم اتخاذها خلال فترة التسعينات أدت إلى رفع كفاءة أداء أدوات السياسة المالية والنقدية وإزالة التشوهات بها مما أدى إلى زيادة فعالية أداء الاقتصاد القومى تجاه المتغيرات الاقتصادية الدولية وتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد القومى فى الاقتصاد الدولى .

ثانيا: تطور الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة ٨٥-١٩٩٦

يعتبر تطور الجهاز المصرفى المصرى أحد المؤشرات المالية الهامة لقدرة الاقتصاد القومى التنافسية فى السوق العالمية ، خاصة فى ظل اتفاقية الجات ومالها من شروط ومتطلبات مالية تحث الجهاز المصرفى على التطوير باعتباره أحد الأدوات الهامة للاحتكاك الدولى.

ولذا فإن هيكل الجهاز المصرفى المصرى يتضمن جميع الوسطاء الماليين الذين من خلالهم يتم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتى تمثل المصدر الرئيسى لتمويل التنمية ، بالاضافة الى دور هذا الجهاز فى تحسين الخدمات المصرفية للاقتصاد المصرى .

وسوف يتناول هذا القسم من الدراسة تطور هيكل الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من ٨٥ حتى ١٩٩٦ موضحا هيكل الجهاز المصرفى وتطور مركزه المالى والودائع وهيكل القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

١- تطور هيكل الجهاز المصرفى المصرى

يتضمن هيكل المؤسسات المالية جميع الوسطاء الماليين الذى يتم من خلالهم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتى تمثل الأساس الائتمانى للاقتصاد القومى، سوف نقتصر هنا على تناول هيكل الجهاز المصرفى باعتباره المكون الرئيسى لهيكل المؤسسات المالية العاملة فى مصر.

ولقد ارتفع نشاط الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى) بمقدار ١٩٨,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٣ بمعدل ٦,٥٪ ليصل فى عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢١١,٢ مليار جنيه ارتفعت لتصل عام ١٩٩٦ إلى ٢٦١ مليار جنيه بزيادة نحو ٣١٪ عن عام ١٩٩٣ بما يعنى زيادة الودائع لدى البنوك وتوجيهها نحو الاستثمار فى قطاع الأعمال وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، وقد زاد الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال العام بمعدل ٣٠٪ بينما زاد الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال الخاص بمعدل ٢١,٥٪ فى حين انخفض صافى الائتمان الحكومى[٤].

ولقد أنشىء البنك الأهلى المصرى كاول بنك تجارى فى مصر عام ١٨٩٨ ليكون بنك الحكومة ثم تبعه بنك مصر عام ١٩٢٠ كأول بنك استهدف قيام قاعدة صناعية فى مصر ثم بنك التسليف

الزراعى عام ١٩٣١ ثم البنك الصناعى عام ١٩٤٧، إلى أن أنشىء البنك المركزى عام ١٩٦٠ لكى يأخذ مسئولية الاشراف على الجهاز المصرفى الذى شهد تطورا كبيرا عقب صدور القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ثم القانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥، والذى كان له الأهمية الكبرى فى تنظيم وتطوير الجهاز المصرفى فى مصر وتهيئته لمواجهة قوى التحرر الاقتصادى وتطوير الأعمال المصرفية وذلك باشراف البنك المركزى المصرى وبما اتاح لهذا الأخير الاشراف على تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية بحيث تتحقق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

لذا فإن الجهاز المصرفى تطور تطورا كبيرا خلال هذه الفترة ليصبح هيكل الجهاز المصرفى المصرى فى يونيو ١٩٩٦ (وفقا لتقرير البنك المركزى المصرى ١٩٩٦/٩٥) كالآتى :

أ - البنك المركزى المصرى

ب - البنوك التجارية وهى كالتالى:

- أربعة بنوك قطاع عام
- ٨٦٦ فرعا للبنوك الأربعة
- ٢٤ بنكا خاصا ومشتركا
- ٢٨٨ فرعا للبنوك المشتركة والخاصة على مستوى الجمهورية

جـ - بنوك الاستثمار والأعمال

- ١١ بنكا مشتركا وخاصا
- ٨٨ فرعا لبنوك الاستثمار

د - البنوك الأجنبية التى تعمل فى مجال الاستثمار

- ٢١ بنكا أجنبيا
- ٤١ فرعا على مستوى الجمهورية

هـ- البنوك المتخصصة

- بنك التنمية الصناعى وله ١٤ فرعا.
- البنوك العقارية، ويوجد بنكان لهما ١٨ فرعا.
- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، وعدد فروعه ٩٦٧ منها ١٧ بنك محافظة و٧٨٨ بنك قرية .

هذا بالاضافة إلى ثلاثة بنوك أنشئت بقوانين خاصة وغير مسجلة لدى البنك المركزى المصرى وهى المصرف العربى الدولى وكيميكال بنك وبنك ناصر الاجتماعى، وتم دمج بنك الاعتماد والتجارة فى بنك مصر .

ويتضح تطور نشاط الجهاز المصرفى فى السنوات العشر الاخيرة ٨٥-١٩٩٦ من خلال تطور كل من المركز المالى للجهاز المصرفى وأيضا حجم الودائع لدى الجهاز المصرفى وحجم الإقراض الممنوح للقطاع الاقتصادى وسنتناول ذلك كالآتى :

١٠١- تطور المركز المالى خلال الفترة ٨٥-١٩٩٦

يشير جدول رقم (١) إلى تطور المركز المالى للجهاز المصرفى المصرى حيث بلغ عام ١٩٨٥ نحو ٤٩,٧٨ مليار جنيه ثم ارتفع ليصل عام ١٩٩٣ إلى نحو ٣١٧,٣ مليار جنيه بزيادة بلغ معدلها نحو ٥٣٧٪ واستمر المركز المالى للجهاز المصرفى فى التطور وفقا للأعباء التى أوكلت إليه من خلال برامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير هذا القطاع لكى يتمكن من تنمية موارده لتصل هذه الموارد فى يونيو ١٩٩٤ إلى ٣٣٥ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ٦,٧٪ عن عام ١٩٩٣ وبزيادة بلغت نحو ٥٧٣٪ عن عام ١٩٨٥ فى حين أن المركز المالى للجهاز المصرفى المصرى استمر فى الزيادة ليصل عام ١٩٩٦ نحو ٣٩٠,٧ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ١٦,٥٪ عن عام ١٩٩٤ وبلغ معدل هذه الزيادة نحو ٦٨٤٪ عن عام ١٩٨٥ .

وتشير هذه الزيادة إلى التطور الكبير فى الموارد المالية للجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من ٨٥ حتى ١٩٩٦ وهى الفترة التى شهدت تطورا كبيرا فى السياسة الاقتصادية من خلال اتجاهها نحو التحرر الاقتصادى ودعم وتعضيد الجهاز المصرفى ايمانا من القيادة الاقتصادية بأهمية الجهاز المصرفى لخطط التنمية الاقتصادية بالاضافة إلى تنمية الجهاز المصرفى لموارده من خلال الودائع من المدخرات وخلافه .

ويوضح جدول رقم (١) أن البنك المركزى المصرى وهو البنك المنوط به الاشراف على تنفيذ السياسة النقدية والرقابة على الوحدات المصرفية الأخرى بلغ مركزه المالى نحو ٩,٤٨ مليار جنيه عام ١٩٨٥ تمثل ١٩,٤٪ من جملة المركز المالى للجهاز المصرفى لنفس العام ، وارتفع المركز المالى للبنك المركزى نتيجة لزيادة موارده المالية من النقد الأجنبى ليصل عام ١٩٩٣ لنحو ١١٩ مليار

جنيه بزيادة بلغ معدلها نحو ١٢٨٪ سنويا هذا بالاضافة إلى أن هذا المركز زادت أهميته النسبية بالنسبة للمركز المالى للجهاز المصرفى من ١٩,٤٪ عام ١٩٨٥ إلى ٣٧,٥٪ عام١٩٩٣ ، مما يشير إلى أن البنك المركزى أصبح يمثل أكثر من ثلث المركز المالى للجهاز المصرفى المصرى ومما يشير إلى ارتفاع حجم النقد الأجنبى الذى يحتفظ به البنك المركزى المصرى.

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة المركز المالى للبنك المركزى المصرى فى عام ١٩٩٤ حيث بلغ نحو ١٢٤ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ٤,٢٪ تقريبا بالمقارنة بعام ١٩٩٣، إلا أن أهميته النسبية بالنسبة للجهاز المصرفى انخفضت من ٣٧,٥٪ عام ١٩٩٣ إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٤. واستمرت هذه الأهمية النسبية فى الانخفاض حتى بلغت عام ١٩٩٦ نحو ٣٣٪ وذلك نتيجة لانخفاض الأرصدة المالية الأجنبية لدى المراسلين الأجانب من ٤٩ مليار عام ١٩٩٤ إلى ٤٣ مليار عام ١٩٩٦ أيضا انخفضت قيمة الأرصدة الأجنبية والذهب من ٤,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٤ إلى ٣,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٦[٥].

ويشير نفس الجدول أيضا إلى أن البنوك التجارية تحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية للمركز المالى للجهاز المصرفى حيث بلغت أهميتها النسبية عام ١٩٨٥ نحو ٩٢,٢٪ من جملة المركز المالى للجهاز المصرفى محققة نحو ٣١ مليار جنيه ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ لنحو ٥٠,٢٪ من جملة المركز المالى للجهاز المصرفى المصرى محققة نحو ١٥٩ مليار جنيه ، وبالرغم من انخفاض الأهمية النسبية للبنوك التجارية بالنسبة للجهاز المصرفى إلا أن حجم المركز المالى ارتفع بمعدل زيادة سنوية خلال الفترة ٨٥-١٩٩٣ بلغت نحو ٤٥٪، وارتفعت الأهمية النسبية للبنوك التجارية مرة أخرى فى يونيو ١٩٩٤ لتصل إلى نحو ٥١٪ محققة مركزا عاليا بلغ نحو ١٧١ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ٧,٥٪ واستمرت هذه الزيادة ليصل المركز المالى للبنوك التجارية نحو ٢٠,٨ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ٢١,٦٪ وأيضا ارتفعت الأهمية النسبية للمركز المالى للبنوك التجارية بالنسبة للجهاز المصرفى المصرى لتمثل نحو ٥٣,٢٪ من جملة المركز المالى للجهاز المصرفى المصرى لنفس العام .

وقد جاءت بنوك الاستثمار والأعمال فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت أهميتها النسبية عام ١٩٨٥ نحو ١٥,٤٪ من جملة المركز المالى للجهاز المصرفى محققة بذلك حجم مركز مالى بلغ نحو ٦,٢ مليار جنيه لنفس العام، وارتفع ليصل عام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٧,٩ مليار جنيه بمتوسط زيادة سنوية نحو ٣١٪ فى حين انخفضت أهمية هذه البنوك النسبية لصالح

جدول رقم (١)

تطور المركز المالى للجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦

(مليار جنيه مصرى)

البيان	١٩٨٥		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٦	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
البنك المركزى المصرى	٩,٤٨	١٩,٤	١١٩	٣٧,٥	١٢٤	٣٧	١٣٠	٣٣
البنوك التجارية	٣١,٠	٦٢,٢	١٥٩	٥٠,٢	١٧١	٥١	٢٠٨	٥٣,٢
بنوك الاستثمار والأعمال	٦,٢	١٢,٤	٢٧,٨	٨,٨	٢٧,٨٣	٨,٣	٣٧,٤	١٠
البنوك المتخصصه	٣,١	٦,٢	١١,٥	٣,٥	١٢,٤	٣,٧	١٥,٣	٣,٩
جملة	٤٩,٧٨	١٠٠	٣١٧,٣	١٠٠	٣٣٥,٢٣	١٠٠	٣٩٠,٧	١٠٠

المصدر: البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى - أعداد متنوعة.

البنك المركزى المصرى، ثم تطور مركزها المالى ليصل عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢٧,٨٣ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ١٠٠٪ بالرغم من انخفاض أهميتها النسبية لتصل عام ١٩٩٤ نحو ٨,٣٪. وارتفع المركز المالى لهذه البنوك عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٧,٤ مليار جنيه مثلت نحو ١٪ من جملة المركز المالى لجهاز المصرفى المصرى لنفس العام ، وبزيادة نحو ٢٠,٥٪ عن عام ١٩٩٤.

ثم جاءت البنوك المتخصصة فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية لها حيث بلغت نحو ٦,٢٪ عام ١٩٨٥ محققة مركزا ماليا بلغ ٣,١ مليار جنيه ارتفع ليصل إلى نحو ١١,٥ مليار جنيه فى عام ١٩٩٣ بزيادة سنوية بلغت نحو ١٣,٣٪ فى المتوسط، ولكن أهميتها النسبية تراجعت لتصل عام ١٩٩٣ إلى نحو ٣,٥٪. ثم استمر المركز المالى فى الزيادة ليصل فى عام ١٩٩٤ إلى نحو ١٢,٤ جنيه مليار وتحسنت أهميته النسبية لتصل إلى ٣,٧٪ واستمر المركز المالى للبنوك المتخصصة فى الارتفاع حتى بلغ نحو ١٥,٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩٦ بزيادة بلغت نحو ٢٣,٤٪ وبلغت أهميته النسبية نحو ٣,٩٪ نتيجة لزيادة الاهتمام بهذه البنوك علاوة على توجيه معظم القروض الممنوحة للحكومة من خلال البنك المركزى للبنوك المتخصصة.

وتطور المركز المالى للجهاز المصرفى إنما يعنى فى الحقيقة زيادة القوة النقدية للجهاز المصرفى وزيادة فعاليته وتحسين أداء هذا الجهاز مما يزيد من قدرته على تحرير خدماته المصرفية وكفاءة أدائها

سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى مما يساعد على تحقيق قدرة تنافسية للخدمات المصرفية بالجهاز المصرفى المصرى .

٢٠١- تطور الودائع بالجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة ٨٥-١٩٩٦

يشير جدول رقم (٢) إلى تطور الودائع بصفة عامة بالجهاز المصرفى المصرى لتصل فى يونيو ١٩٨٥ إلى نحو ٥٠,١٢ مليار جنيه ارتفعت فى يونيو ١٩٩٣ إلى نحو ١٤٩,٢ مليار جنيه بزيادة ١٩٧,٧٪ واستمرت فى الارتفاع لتصل إلى نحو ١٥٩,٦ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٤ بزيادة بلغت نحو ٢١,١٪ تم وصلت عام ١٩٩٦ لنحو ٢٠٠,٧ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو٢٥,٨٪ عن عام ١٩٩٤.

وبدراسة الأهمية النسبية لأنواع بنوك الجهاز المصرفى فى جذب الودائع اتضح أنه فى عام ١٩٨٥ احتلت بنوك الاستثمار والأعمال المركز الأول حيث بلغت ودائعها نحو ٢٠,٥ مليار جنيه تمثل نحو ٤٠,٩٪ من حجم الودائع بالجهاز المصرفى المصرى وجاءت البنوك التجارية بالمركز الثانى ليصل حجم ودائعها نحو ١٩,٩ مليار تمثل نحو ٣٩,٧٪ من حجم الودائع بالجهاز المصرفى المصرى وفى نفس العام جاء البنك المركزى المصرى فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية لحجم الودائع به فبلغت نحو ١٨,٢٪ (٩,١ مليار جنيه) من جملة الودائع بالجهاز المصرفى .

وجاء عام ١٩٩٣ ليشهد تطورا كبيرا فى حجم الودائع بالجهاز المصرفى مع تراجع بنوك الاستثمار والأعمال وتقدم البنوك التجارية لتحتل المركز الأول حيث بلغت ودائع البنوك التجارية نحو ٧٨,٨٪ من جملة الودائع بالجهاز المصرفى بقيمة بلغت ١١٧,٦ مليار جنيه تقريبا وبزيادة بلغت نحو ٤٩٠٪ عن عام ١٩٨٥، فى حين جاء البنك المركزى المصرى فى المركز الثانى حيث بلغت ودائعه نحو ١٩,٨ مليار جنيه بزيادة نحو ١١٧,٦٪ عن عام ١٩٨٥ محققة بذلك نحو ١٣,٣٪ من جملة ودائع الجهاز المصرفى لعام ١٩٩٣ وجاءت بنوك الاستثمار والأعمال فى المركز الثالث حيث بلغت جملة ودائعها نحو ٩,٣ مليار بتناقص بلغ نحو ٥٤,٦٪ عن عام ١٩٨٥ وبلغت أهميتها النسبية نحو ٦,٢٪ من جملة ودائع الجهاز المصرفى المصرى لنفس العام .

وجاءت البنوك المتخصصة فى المركز الأخير من حيث أهميتها النسبية فى جذب الودائع فبلغت جملة ودائعها فى يونيو ١٩٩٣ نحو ٢,٥ مليار جنيه تمثل تقريبا ١,٧٪ من جملة ودائع

جدول رقم (٢)

تطور الودائع للجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦

(مليار جنيه مصرى)

البيان	١٩٨٥		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٦	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
البنك المركزى المصرى	٩,١	١٨,٢	١٩,٨	١٣,٣	٢٠,٣	١٢,٧	٢٥,٨	١٢,٩
البنوك التجارية	١٩,٩	٣٩,٧	١١٧,٦	٧٨,٨	١٢٥,٧	٨٧,٨	١٥٣	٧٦,٢
بنوك الاستثمار والأعمال	٢٠,٥	٤٠,٩	٩,٣	٦,٢	١٠,١	٦,٣	١٦	٨
البنوك المتخصصه	٠,٦٢	١,٢	٢,٥	١,٧	٣,٥	٢,٢	٥,٩	٢,٩
جملة	٥٠,١٢	١٠٠	١٤٩,٢	١٠٠	١٥٩,٦	١٠٠	٢٠٠,٧	١٠٠

المصدر: البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى - أعداد متنوعة.

الجهاز المصرفى المصرى لنفس العام وبزيادة بلغت نحو ٣٠٣,٢ ٪ عن عام ١٩٨٥.

ارتفع حجم الودائع فى يونيو ١٩٩٤ ليصل الى نحو ١٥٩,٦ مليار جنيه حيث استمرت البنوك التجارية فى احتلالها للمركز الأول فبلغ حجم الودائع بها نحو ١٢٥,٧ مليار جنيه (نحو ٧٨,٨٪ من جملة ودائع الجهاز المصرفى) بزيادة بلغت نحو ٦,٩٪ عن عام ١٩٩٣. وجاء البنك المركزى فى المركز الثانى حيث بلغت ودائعه نحو ٢٠,٣ مليار جنيه تمثل نحو ١٢,٧٪ من جملة ودائع الجهاز المصرفى وبزيادة بلغت نحو ٢,٥٪ عن عام ١٩٩٣ .

واحتلت البنوك المتخصصة المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت جملة ودائعها فى يونيو ١٩٩٤ نحو ٣,٥ مليار جنيه تمثل نحو ٢,٢٪ من جملة ودائع الجهاز المصرفى المصرى وبزيادة فى حجم الودائع بلغت نحو ٤٠٪ عن عام ١٩٩٣.

وجاء عام ١٩٩٦ ليستمر عليه الوضع كما فى عام ١٩٩٤ من حيث أهمية البنوك التجارية فى جذب الودائع حيث بلغت جملة الودائع بها نحو ١٥٣ مليار جنيه تمثل نحو ٧٦,٢٪ من جملة ودائع الجهاز المصرفى المصرى ، وجاء البنك المركزى فى المركز الثانى من حيث أهميته النسبية بالنسبة لحجم الودائع حيث بلغت جملة الودائع به نحو ٢٥,٨ مليار جنيه تمثل نحو ١٢,٩٪ من جملة ودائع الجهاز المصرفى المصرى ، وجاءت بنوك الاستثمار والأعمال فى المركز الثالث حيث تحسن

وضعها قليلا على حساب البنوك التجارية التى انخفضت نسبة مساهمتها من ٧٨,٨٪ عام ١٩٩٤ الى ٧٦,٢٪ عام ١٩٩٦ بينما ارتفعت نسبة مساهمة بنوك الاستثمار والأعمال من ٦,٣٪ عام ١٩٩٤ الى ٨٪ عام ١٩٩٦ بالرغم من استمرارها فى احتلال المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية.

أيضا تحسن الوضع بالنسبة للبنوك المتخصصة حيث ارتفعت الأهمية النسبية للودائع بها من ٢,٢٪ عام ١٩٩٤ الى ٢,٩٪ عام ١٩٩٦ بينما ظلت محتلة المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للجهاز المصرفى المصرى.

ويلاحظ من خلال التحليل السابق أن ارتفاع حجم الودائع يعنى زيادة الثقة فى الجهاز المصرفى المصرى مما يؤكد القدرة المالية له فضلا عن قدرته على جذب الودائع وتحقيق احتياطات نقدية جيدة تمكنه من زيادة قدرته الائتمانية ، كما يشير ذلك ايضا إلى زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.

وهذه كلها تطورات تدعم القدرة التنافسية للجهاز المصرفى المصرى على التعامل فى الأسواق المحلية والأجنبية، والاستجابة لتواجه متطلبات تحرير تجارة الخدمات على النحو الوارد فى اتفاقيات الجات الأخيرة.

٣,١ تطور هيكل الودائع بالجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة ٨٥-١٩٩١

يوضح جدول رقم (٣) هيكل الودائع بالجهاز المصرفى المصرى خلال عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤ ويلاحظ أن جملة الودائع بلغت نحو ١٢٩,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٣ منها نحو ٨٦,١٤ مليار جنيه ودائع بالعملة المحلية أى ٦٦,٥٪ ونحو ٧٦,٥ مليار جنيه بالعملة الأجنبية تمثل نحو ٣٣,٥٪ من جملة الودائع ، ارتفع حجم الودائع ليصل الى نحو ١٣٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٤ منها نحو ٩٩,١٧ مليار جنيه ودائع بالعملة المحلية تمثل ٧١٪ فى حين بلغت الودائع بالعملة الأجنبية نحو ٤٠ مليار جنيه تمثل٢٩٪.

وهذا يشير الى تزايد الودائع بالعملة المحلية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية مما يعنى زيادة الثقة فى الجنيه المصرى، واتجاه المدخرات المحلية الى الادخار بالعملة المحلية وهذا يوضح مدى قوة الاقتصاد القومى ومدى ثقة الجمهور به.

جدول رقم (٣)

هيكل الودائع بالجهاز المصرفى فيما عدا البنك المركزى خلال عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤

(مليار جنيه مصرى)

البيان	يونيو ١٩٩٣				يونيو ١٩٩٤			
	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصه	جملة	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصه	جملة
الودائع بالعملة المحلية	٨٢,٥	٣,١٤	٢,٥	٨٨,١٤	٩١,٤	٤,٣٣	٣,٤٤	٩٩,١٧
جارية	٩,٢	٠,٤٢	١,٠١	١٠,٦٣	١٠,٣	٠,٦٧	١,٣٢	١٢,٢٩
ادخارية	٦٩,٥	٢,٤٢	١,٤٧	٧٣,٣٩	٧٦,٤	٣,٢٤	٢,١	٨١,٧٤
مجمدة أو محتجزة	٣,٨	٠,٣	٠,٠٢	٤,١٢	٤,٧	٠,٤٢	٠,٠٢	٥,١٤
الودائع بالعملة الأجنبية	٣٥,٢	٦,١٣	٠,٠٠٣	٤١,٣٣٣	٣٤,٣	٥,٧٧	٠,٠١	٤٠,٠٨
جارية	٦,٣	٠,٧٧	–	٧,٠٧	٥,٨	٠,٦٧	--	٦,٤٧
ادخارية	٢٥	٤,٦٧	٠,٠٠٢	٢٩,٦٧٢	٢٥,٦	٤,٣٥	٠,٠٠٢	٢٩,٩٥٢
مجمدة أو محتجزة	٣,٩	٠,٦٩	٠,٠٠١	٤,٥٩١	٢,٩	٠,٧٥	٠,٠٠٨	٣,٦٥٨
جملة الودائع	١١٧,٧	٩,٢٧	٢,٥٠٣	١٢٩,٤٧٣	١٢٥,٧	١٠,١	٣,٤٥	١٣٩,٢٥

المصدر: البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣

أيضا يشير الجدول الى هيكل الودائع بالعملة المحلية وهو فى صورة مدخرات ودائع جارية حيث بلغت الودائع الادخارية نحو ٧٣.٤ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ارتفعت لتصل عام١٩٩٤ إلى نحو ٨١.٧ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ١١.٣٪ فى حين ارتفعت الودائع الجارية من ١٠.٦ مليار جنيه عام ١٩٩٣ لتصل الى نحو ١٢.٣ مليار جنيه عام ١٩٩٤ بزيادة بلغت نحو ١٦٪، أيضا ارتفعت الودائع المجمدة من ٤.١٢ مليار جنيه عام ١٩٩٣ الى نحو ٥.١٤ مليار جنيه عام ١٩٩٤ بزيادة بلغت نحو ٢٤.٧٪.

ولكن بتحليل هيكل الودائع بالعملة الأجنبية لوحظ تراجع حجم الودائع بالعملة الأجنبية من ٧٦.٥ مليار جنيه عام ١٩٩٣ الى نحو ٤٠ مليار جنيه عام ١٩٩٤ بانخفاض بلغ نحو ٤٧.٧٪ وتركزت الودائع بالعملة الأجنبية فى صورة ودائع ادخارية حيث بلغت نحو ٢٩.٧ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ارتفعت لتصل لنحو ٢٩.٩ مليار جنيه عام ١٩٩٤ بزيادة بلغت نحو ٠.٧٪، فى حين انخفضت الودائع الجارية بالعملة الأجنبية من ٧.٠٧ مليار جنيه عام ١٩٩٣ الى نحو ٦.٤٧ مليار جنيه عام ١٩٩٤ بمعدل انخفاض بلغ نحو ٨.٥٪، أيضا انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية المجمدة من ٤.٦ مليار عام ١٩٩٣ الى نحو ٣.٧ مليار جنيه عام ١٩٩٤ بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٩.٧٪.

ويرجع انخفاض الودائع بالعملة الأجنبية الى زيادة الثقة فى العملة المحلية بالاضافة الى تقلص دور العملة الأجنبية فى الاقتصاد الداخلى، كما أن ثبات سعر الصرف وعدم تحركه جعل المدخر المصرى لا يجد جدوى فى الاحتفاظ بمدخراته فى صورة عملات أجنبية ، بالاضافة الى زيادة أسعار الفائدة فى البنوك على الودائع بالعملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية حيث يبلغ سعر الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية أقل من نصف سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية ، فسعر الفائدة على ودائع الدولار نحو ٤٪ بينما المارك الألمانى يبلغ سعر الفائدة على ودائعه نحو ٧٪ فى حين يبلغ سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية نحو ١٢-١٥٪ وفقا للآجال(٦).

ويشير الجدول ايضا الى أن البنوك التجارية تستحوذ على ٩٠.٩٪ من جملة الودائع بالجهاز المصرفى ، ويلاحظ أن الودائع بالعملة المحلية بلغت نحو ٨٢.٥ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٤ لنحو ٩١.٤ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ١٠.٨٪ منها تقريبا ٦٩.٥ مليار جنيه ودائع ادخارية محلية عام ١٩٩٣ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٤ إلى نحو ٧٦.٤ مليار جنيه

بزيادة بلغت نحو ٩,٩٪.

وهذا يمثل مؤشرا ماليا على درجة كبيرة من الأهمية لأن زيادة الثقة فى العملة المحلية وكذلك زيادة مدخرات الأفراد بهذه العملة يشير الى القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ، لأن الطلب على العملة الأجنبية يعتبر طلبا مشتقا من الطلب على العملة المحلية ومن ثم فإن زيادة قوة الاقتصاد وأثره فى زيادة قوة العملة المحلية يعنى فى حقيقة الأمر زيادة قدرة الاقتصاد التنافسية عالميا.

ويؤكد ذلك نتائج عام ١٩٩٦ حيث لوحظ أن جملة الودائع بالعملة المحلية بلغت عام ١٩٩٦ نحو ١٠٦ مليار جنيه بينما بلغت جملة الودائع بالعملة الأجنبية ٣٨,٥ مليار جنيه وبذا فإن جملة الودائع بلغت نحو ١٤٤,٥ مليار جنيه تمثل منها الودائع بالعملة المحلية نحو ٧٣,٤٪ بينما تمثل الودائع بالعملة الأجنبية ٢٦,٦٪ لنفس العام.

٤٠١ تطور القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة ٨٥-١٩٩٦

يشير جدول رقم (٤) الى تطور حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرى الى الاقتصاد القومى. حيث يلاحظ أن اجمالى قيمة القروض الممنوحة عام ١٩٨٥ بلغت نحو ٢٣,٨٣ مليار جنيه ارتفعت لتصل عام ١٩٩٤ الى نحو ٨٦,١ مليار جنيه بزيادة بلغت ٢٦١٪ ومعدل زيادة سنوى بلغ ٢٩٪ واستمرت القروض فى الارتفاع لتصل عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٣٥,٣ مليار بزيادة بلغت نحو ٥٧٪ عن عام ١٩٩٤ مما يشير الى تطور زيادة أداء الجهاز المصرفى المصرى فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية فى مصر.

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن البنوك التجارية احتلت المركز الأول فى مساهمتها فى حجم الائتمان المقدم الى الاقتصاد القومى حيث بلغت مساهمتها نحو ١٥,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٥ بنسبة تصل الى ٦٥,٥٪ من جملة القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى لنفس العام، بينما جاء البنك المركزى فى المركز الثانى لتصل مساهمته فى القروض الممنوحة نحو ٣,١٣ مليار جنيه تمثل نحو ١٣,١٪ من القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى لنفس العام.

وجاءت بنوك الاستثمار والأعمال فى المركز الثالث حيث بلغت جملة القروض الممنوحة نحو ٢,٨ مليار جنيه تمثل نحو ١١,٧٪ من جملة القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى المصرى خلال عام ١٩٨٥، وجاءت البنوك المتخصصة فى المركز الأخير وهذا يرجع الى ضعف مركزها المالى وأيضا

جدول رقم (٤)

تطور القروض الممنوحه من الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦

(مليار جنيه مصرى)

البيان	١٩٨٥		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٦	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
البنك المركزى المصرى	٣,١٣	١٣,١	٦	٨,٢	٦,٢	٧,٢	٦,٥	٤,٨
البنوك التجارية	١٥,٦	٦٥,٥	٤٩,٦	٦٧,٤	٥٩,٧	٦٩,٣	٩٩,٥	٧٣,٥
بنوك الاستثمار والأعمال	٢,٨	١١,٧	٩,٩٨	١٣,٦	١١,٤	١٣,٢	١٦,٧	١٢,٤
البنوك المتخصصه	٢,٣	٩,٧	٨	١٠,٨	٨,٨	١٠,٣	١٢,٦	٩,٣
جملة	٢٣,٨٣	١٠٠	٧٣,٥٨	١٠٠	٨٦,١	١٠٠	١٣٥,٣	١٠٠

المصدر: البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى - أعداد متنوعة.

ضعف حجم الودائع بها .

وقد شهد عام ١٩٩٣ طفرة كبيرة فى حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفى مقارنة بعام ١٩٨٥ حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى نحو ٧٣,٥٨ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ٢٠٨,٧٪، ولوحظ أيضا استمرار البنوك التجارية فى صدارة الجهاز المصرفى فى احتلالها المركز الأول فى حجم القروض حيث بلغ حجم القروض الممنوحة منها نحو ٤٩,٦ مليار جنيه تمثل نحو ٦٧,٤٪ من جملة حجم القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى المصرى لعام ١٩٩٣.

وتقدمت بنوك الاستثمار والأعمال لتحتل المركز الثانى بعد البنوك التجارية من حيث مساهمتها فى حجم الاقراض حيث بلغت القروض الممنوحة منها نحو ٩,٩٨ مليار جنيه تمثل نحو ١٣,٦٪ من حجم إقراض الجهاز المصرفى المصرى لعام ١٩٩٣.

وجاءت البنوك المتخصصة فى المركز الثالث حيث بلغت جملة القروض الممنوحة من خلالها نحو ٨ مليار جنيه تمثل نحو ١٠,٨٪ من جملة القروض لعام ١٩٩٣، وهذا يرجع الى زيادة خطى الاصلاح الاقتصادى والتخصيصية ومحاولة كل قطاع الاعتماد على التمويل الذاتى لتحقيق التنمية الاقتصادية الذاتية والمتواصلة .

ولذا فإن البنك المركزى احتل المركز الأخير من حيث حجم القروض الممنوحة خلال عام ١٩٩٣

حيث بدأت الدولة تحاول دفع القطاعات الاقتصادية للاتجاه ناحية التمويل الذاتى والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار لزيادة الخصخصة وزيادة الاعتماد على الذات .

وتؤكد ذلك بيانات عام ١٩٩٤ حيث استمر انخفاض الأهمية النسبية لقروض البنك المركزى المصرى مقارنة بباقى الأجهزة المصرفية الأخرى ، فأصبحت قيمة مساهمة البنك المركزى نحو ٧,٢٪ من جملة حجم القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى عام ١٩٩٤.

كما لوحظ زيادة حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية حيث احتلت المركز الأول عام ١٩٩٤ فبلغت القروض الممنوحة منها نحو ٥٩,٧ مليار جنيه تمثل ٦٩,٣٪. واستمرت أيضا بنوك الاستثمار والأعمال فى تحسن مساهمتها فى برامج التنمية حيث احتلت المركز الثانى وبلغت مساهمتها نحو ١١,٤ مليار جنيه تمثل نحو ١٣,٢٪ من جملة قروض الجهاز المصرفى المصرى، وجاءت البنوك المتخصصة فى المركز الثالث من حجم القروض لتصل جملة قروضها ٨,٨ مليار جنيه تمثل ١٠,٣٪ من حجم الإقراض للجهاز المصرفى.

كذلك يعكس تطور القروض عام ١٩٩٦ زيادة أهمية البنوك التجارية مع استمرار احتلالها المركز الأول حيث بلغت جملة القروض الممنوحة منها نحو ٧٣,٥٪ من جملة الائتمان المقدم للتنمية الاقتصادية ، وجاءت بنوك الاستثمار فى المركز الثانى لتمثل قروضها نحو ١٢,٤٪، ثم جاءت البنوك المتخصصة فى المركز الثالث لتمثل قروضها نحو ٩,٣٪ بينما جاء البنك المركزى فى المركز الأخير حيث بلغت مساهمته نحو ٤,٨٪.

ويشير ذلك الى زيادة دور الجهاز المصرفى فى مشاركته فى برامج التنمية الاقتصادية خاصة فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى وتصحيح الهياكل الاقتصادية للقطاعات الانتاجية.

وعلى أية حال توجد مجموعة آثار اقتصادية ، بالاضافة للتطور السابق بيانه، نتيجة العمل باتفاقية الجات وتطوير الخدمات المالية والمصرفية نركزها فى النقاط التالية:

- تخفيض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة من ١٤,٥ مليار جنيه عام ٩٠/٨٩ الى ٣,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٤/٩٣.

- تحرير أسعار الفائدة مما تسبب فى انخفاض أسعار الفائدة مع نهاية عام ١٩٩٥/٩٤ الى

نحو ١٤٪ على القروض .

- تحرير سعر الصرف وتوحيده مما ساعد على استقرار سعر صرف الجنيه أمام العملات الأخرى مع نهاية ١٩٩٥/٩٤ وأصبح التذبذب فى أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصرى محدودا .

- إنخفاض معدل نمو السيولة المحلية الى ١٠,٥٪ عام ١٩٩٦/٩٥ بدلا من ٢٧,٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى.

- تدعيم المراكز المالية للبنوك من خلال الالتزام بمعايير لجنة بازل لكفاءة رأس المال، مما جعل البنوك تزيد من رؤوس أموالها للحفاظ على المراكز المالية [٧] كما انتهجت البنوك نهجا قويا للحفاظ على سلامة مراكزها المالية من خلال قواعد الاقراض السليمة وتحجيم الاستثمار فى الأوراق المالية وتصنيف الديون وتكوين مخصصات للقروض الرديئة وإنشاء صندوق التأمين على الودائع وشركة مخاطر الاستثمار .

- صدور القانون رقم ٣٧ لعام ١٩٩٢ للبنوك والائتمان لاتاحة الفرصة للبنوك للنفاذ الى الأسواق وعدم التمييز فى المعاملة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية والاستفادة من المعاملة بالمثل فى ظل اتفاقية الجات بين البلدان المشتركة فى الاتفاقية .

- إتاحة الفرصة للبنوك المصرية للعمل بخدمات التأجير التمويلى حيث صدر القانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٥ والذى يتيح للبنوك تقديم خدمات مصرفية جديدة وأكثر مرونة تتناسب والتطورات الاقتصادية فى الاقتصاد الدولى.

- صدر مشروع التعديل الشامل لأسعار الخدمات المصرفية الموحدة والذى شمل تحديد وتوحيد أسعار الخدمات الآتية :

* الكمبيالات المحلية والشيكات.
* الكمبيالات والمستندات الواردة من الخارج .
*كمبيالات مسحوبة على الخارج.
*الاعتمادات المستندية بأنواعها (استيراد-تصدير).
* عمليات تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى.

*إصدار خطابات الضمان .

* تنظيم الحسابات الجارية دائنة والشهادات .

* عمليات الأوراق المالية وغيرها.

كل التطورات السابقة إنما تعكس فى حقيقة الأمر زيادة كفاءة أداء السياسة المالية والنقدية للاقتصاد المصرى من خلال زيادة كفاءة أداء الجهاز المصرفى وخدماته المصرفية وتطور الأجهزة النقدية للاقتصاد المصرى وهذا يعكس فى حقيقة الأمر القدرة المالية التنافسية للاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الدولى خاصة فى ظل اتفاقية الجات والتطورات المالية والمصرفية التى واكبتها.

٥٠١ قواعد لجنة بازل والجهاز المصرفى المصرى خلال التسعينات

يعتبر الجهاز المصرفى المصرى من القطاعات التى وضعت ضمن برامج الاصلاح الاقتصادى وذلك لزيادة كفاءة تشغيلها باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لتمويل الاستثمار والتنمية فى الاقتصاد القومى.

لهذا فإن برنامج الخصخصة تضمن إصلاح الجهاز المصرفى المصرى سواء بتطبيق مبادىء لجنة بازل أو ببيع بعض بنوك القطاع العام . وهذا البيع يهدف فى حقيقة الأمر الى رفع كفاءة بنوك القطاع العام وإعادة هيكلتها لتتفق ومبادىء لجنة بازل.

وتشمل مبادىء لجنة بازل ٢٥ مبدأ تندرج تحت سبع مجموعات رئيسية [٨]:

أ- الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابى المصرفى الفعال :

حيث يجب أن تتوافر لدى أى مؤسسة مصرفية بعض الشروط الهامة منها :-

- أن لدى المؤسسة المصرفية مسئولية وأهدافا محددة وواضحة .
- أن تكون المؤسسة المالية لها نظام قانونى للرقابة المصرفية.
- أن تكون لها نظام إدارى مستقل .
- أن يكون لديها الموارد المالية الكافية.
- أن يكون لديها نظام لتبادل المعلومات على درجة شفافية ومصداقية كاملة .

ب- منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك:

أهمية وجود هياكل محددة لملكية وإدارة البنوك وخطة عمل ونظام رقابة داخلية، ولا يمنح تراخيص لمؤسسات لإدارة الأموال إلا إذا كانت هذه المؤسسات ملتزمة تماما بالمعايير المصرفية المتفق عليها ويوجد نظام رقابى داخلى وخارجى جيد ومحايد.

جـ - الترتيبات والمتطلبات الحصيفة:

- يجب أن يحدد الحد الأدنى لرأس المال (معيار كفاية رأس المال).
- يجب أن تحدد مكونات رأس المال .
- يجب أن تتبع القواعد العلمية السليمة فى تقييم الأصول.
- يجب أن يتم تحديد المخصصات المقابلة للديون المعدومة والضعيفة والمشكوك فى تحصيلها.
- يجب أن يتم تحديد الحدود والسقوف الائتمانية لكل بنك .

د- أساليب الرقابة البنكية المستمرة:

- أهمية التعاون الوثيق بين الرقابة الداخلية والخارجية على البنك واتصالها المستمر بإدارة البنك .
- يجب وضع نظام للرقابة وتقارير منتظمة ومستمرة وواضحة .
- أهمية استغلال أجهزة الرقابة.

هـ -توافر المعلومات :

وهذا ركن هام من أركان الرقابة والتأكد من كفاءة المؤسسات المالية ، بل يتطلب ذلك شفافية وصدقا وأهمية نشر ميزانية لكى يعلمها الجميع وبصورة منتظمة .

و- السلطات الرسمية للمراقبين:

يجب أن يكون لدى أجهزة الرقابة سلطات رسمية تمكنهم من اجراء التعديلات اللازمة والضرورية، ويكون لديها القدرة على مواجهة البنك بمشكلاته وعدم التزامه بالمعايير الرقابية المتفق عليها.

ز- العمليات المصرفية عبر الحدود:

وهنا تتأكد أهمية اتباع البنوك نظم الرقابة الموحدة عالميا والمتفق عليها حتى لا تختلف الرقابة على البنوك المحلية عن الرقابة على فروعها الأجنبية، ولذا فإنه يجب توحيد النماذج الرقابية.

وعلى أى الأحوال فإن العمل المصرفى يواجه بالعديد من المخاطر التى يجب أن يتم أخذها فى الاعتبار، هذه المخاطر يمكن تلخيصها فى الآتى:

- مخاطر الائتمان

وهى مخاطر توقف العميل عن السداد ومخاطر تركز أنشطة البنك فى نشاط محدد أو لدى عميل معين أو مجموعة من العملاء أو منطقة جغرافية أى وجود أى تركز لأنشطة ائتمان البنك قد ينطوى على مخاطر كثيرة وخطيرة.

- مخاطر السوق.
- مخاطر الدول .
- مخاطر سعر الفائدة.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر التشغيل .
- مخاطر قانونية .
- مخاطر السمعة والشهرة.

وجميع هذه المخاطر يجب أن يتم أخذها فى الحسبان عند تطبيق القواعد والأسس الدولية للرقابة المصرفية وتطبيق معايير الرقابة على البنوك.

ومنذ بدء تطبيق سياسات الاصلاح للسياسات النقدية والمالية عملت مصر على اصلاح هياكل المؤسسات المصرفية (البنوك) وأسواق رأس المال وتدعيم البنوك وأسواق رأس المال من خلال استحداث أنشطة اقتصادية جديدة كصناديق الاستثمار وغيرها.

فقد بدأت الدولة منذ بداية التسعينات فى سياسات انكماشية تهدف الى الحد من معدل التضخم والسيولة الموجودة فى السوق، فكانت النتيجة وجود فوائض مالية فى البنوك مطلوب توجيهها الى الاستثمار، لذا فإن البنوك بدأت فى التوسع فى برامج الاستثمار وهذا يتطلب بادىء

ذى بدء إعادة هيكلة البنوك بما يسمح لها بالدخول فى برامج استثمارية بمخاطر محسوبة ومؤمنة . لذا فإنه مع اتفاقية الجات والخدمات المالية والتزامات الجهاز المصرفى المصرى بقواعد ومعايير لجنة بازل أصبح لدينا الآن ما يأتى [٩]:-

- أصبح الآن لكل بنك نظام أساسى يحدد أهدافه.

- صدر قانون البنوك والائتمان والذى يجب أن تلتزم البنوك المصرية بموجبه بتقديم بيانات دورية للسلطات الرقابية البنك المركزى - الجهاز المركزى للمحاسبات . الخ.

- بصدور قانون البنوك أصبح يوجد قواعد أساسية ومعايير من اللازم توافرها للتصريح بانشاء أى بنك وفقا لمبادىء لجنة بازل للرقابة على البنوك .

- أصبح للبنك المركزى الحق فى إلزام كافة المصارف الخاضعة لإشرافه لمعيار لجنة بازل لملاءمة رأس المال ويتابع تطوره بصفة منتظمة .

- إلزام المصارف بمعيار جودة الأصول لضمان تكوين المخصصات الكافية لمواجهة مخاطر العمل المصرفى.

- أهمية تواجد مراجعة خارجية للبنوك بما فى ذلك بنوك القطاع العام التى ألزمت وجود مراجعة خارجية بخلاف المراجعة الداخلية .

- أصبح الآن أحد أساليب الرقابة البنكية فى مصرأن يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان فى الحسابات يتم اختيارهما من بين المقيدين فى سجلات خاصة بالاضافة الى أحقية البنك المركزى بالاستعانة بمراقب ثالث للقيام بمهام محددة عند الحاجة (مادة ٢٥ معدلة فى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ م) .

- كما أصبح للبنك المركزى وفقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الحق فى أن يصدر قرارا يمنع توزيع أرباح على المساهمين خلال شهر من تاريخ استلام تقرير المراقبين ، إذا ما تبين وجود نقص فى المخصصات واجبة التكوين.

- بالنسبة لتوافر المعلومات فتنص أحد مواد القانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ والمعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ فى القانون الأول، مادة ٩ فى القانون الثانى بأن

يحتفظ البنك بسجلات أعماله ويلزم البنك المركزى كافة البنوك بتقديم كل البيانات التى يطلبها بشكل دورى أو عند الحاجة كما له الحق فى الزيارات المفاجئة والميدانية للاطلاع.

- البنوك لا بد أن تنشر ميزانيتها بصفة منتظمة نصف سنوية.

- وفقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ للبنك المركزى الحق فى استبعاد أى من أعضاء مجلس الادارة أو مديرى العموم أو المديرين المسئولين عن الائتمان والاستثمار أو العمليات الخارجية عند عدم الثقة أو ظهور ما يشوب الأمانة الوظيفية محافظة على أموال المودعين وأصول البنوك.

- وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٧ لعام ١٩٩٢، فإن البنك المركزى يمكن أن يضع شرط زيادة رأس مال البنك أو طرح بعض أسهم أحد البنوك للاكتتاب العام فى حالة الحاجة إلى زيادة رأس المال أو اصدار قرار بدمج أحد البنوك فى بنك آخر أو يشطب بنكا من العمل المصرفى .

- عدم السماح لأى بنك بوقف عملياته أو البدء فى عمليات مصرفية جديدة إلا بتصريح.

- الزام كافة البنوك بالاحتفاظ بأموال تعادل أموال دائنيها لدى البنك المركزى علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال.

- مما سبق يلاحظ أن النظام الرقابى على البنوك وفقا للقانون رقم ٣٧ لعام ١٩٩٢ قد اشتمل على العديد من مبادىء لجنة بازل للرقابة المصرفية بالرغم من أن جميع البنوك ما زالت فى مرحلة إعادة الهيكلة للتطبيق الكامل لمبادىء لجنة بازل ، بالإضافة إلى أنه جارى الآن دراسة دمج بعض البنوك مع الإعداد لبيع بعض بنوك القطاع العام وذلك تطبيقا لقرارات ومبادىء لجنة بازل وزيادة فى كفاءة أداء عمل البنوك وتعظيم أرباحها.

ثالثا: الديون الحكومية وعجز الموازنة العامة للدولة

كان من أهم أهداف سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر خفض عجز الموازنة العامة للدولة، باعتبار أن عملية الخفض هذه أحد المؤشرات المالية الحقيقية لنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى.

ذلك أن قدرة الدولة على خفض انفاقها ومواجهة أعبائها من خلال موارد حقيقية، إنما تعتبر أحد النجاحات التى تحققها الدولة وأحد المؤشرات المالية الهامة على القدرة التنافسية للاقتصاد القومى .

ويعتبر توجه الاقتصاد القومى تجاه السوق الحر والتوازن الديناميكى أحد التحديات التى تواجه الموازنة العامة للدولة، لأنه مع تزايد الحرية الاقتصادية وبرامج الخصخصة التى تقضى بها سياسة الاصلاح الاقتصادى تتزايد الأعباء الملقاه على عاتق الحكومة، من حيث توفير المرافق الأساسية للمشروعات وزيادة الاصلاحات فى البنية الأساسية وتوفير المناخ الأمنى والديمقراطى الحامى للحرية الاقتصادية.

لذا فإن عملية الحد من عجز الموازنة العامة للدولة كانت إحدى التحديات الكبرى أمام واضعى السياسة المالية والاقتصادية باعتبار أن الموازنة العامة أهم أدوات السياسة المالية فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى والحرية الاقتصادية.

هذا بالاضافة الى العلاقة المباشرة بين نشاط الجهاز المصرفى والموازنة العامة للدولة فى ظل السياسات المالية والنقدية المتبعة خلال الآونة الأخيرة .

ويعكس نشاط الجهاز المصرفى كما سبق إيضاحه فى المبحث السابق حركة القروض والودائع والمدخرات والذى تم ملاحظته من خلال زيادة نشاط الجهاز المصرفى المصرى سواء فى جذب المدخرات والودائع أو فى منح القروض للتنمية الاقتصادية مما يجعل له أثرا كبيرا على الموازنة العامة للدولة.

وسوف يتناول هذا القسم من الدراسة تحليل الديون الحكومية المحلية وتطور عجز الموازنة العامة للدولة مع الربط بين تطور الديون الحكومية وتطور عجز الموازنة العامة للدولة.

١- تطور الديون الحكومية خلال الفترة ٨٧-١٩٩٦

تنقسم الديون الحكومية الى نوعين فهى إما ديون محلية متمثلة فى أذون الخزانة والسندات المتداولة بالسوق المالية وفى قروض من الجهاز المصرفى وإما ديون خارجية وهى عبارة عن قروض من مؤسسات تمويلية بهدف سد العجز فى ميزان المدفوعات وتمويل خطط التنمية الاقتصادية .

ويوضح جدول رقم (٥) تطور الدين الحكومى خلال الفترة من ٨٧ حتى ١٩٩٦ ، حيث يلاحظ أن الديون الحكومية المحلية بلغت نحو ٥٨.٤ مليار جنيه عام ١٩٨٧ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٤ إلى نحو ١١٠.٨ مليار جنيه بزيادة بلغ معدلها نحو ٨٩.٧٪ خلال ثمان سنوات أى بمعدل زيادة سنوى يصل الى ١١٪. واستمرت الديون المحلية فى الزيادة ولكنها زيادة منخفضة حيث

بلغت الزيادة عام ١٩٩٥ نحو ٩,٢٪ لتصل هذه الديون الى نحو ١٢٠,٨مليار جنيه. وفى ١٩٩٦ بلغت الديون المحلية نحو ١٣١,٩ مليار جنيه بزيادة نسبتها نحو ٩,١٪ عن عام ١٩٩٥.

وبتحليل مصدر قروض الحكومة نجد أنها تحصل على نحو ٨٠٪ من جملة قروضها من البنوك التجارية بينما تأتى بنوك الاستثمار والأعمال فى المركز الثانى حيث تحصل الحكومة منها على نحو ١٥٪ من جملة قروضها ثم تأتى البنوك المتخصصة فى المركز الأخير من حيث أهميتها فى الإقراض ، وتستخدم جملة هذه الأموال سواء فى الاستثمارات الحكومية وفى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، وفى هذه الحالة الأخيرة تكون من خلال سندات حكومية أو أذون خزانة تقوم البنوك بشرائها وفقا لسعر فائدة يتم تحديده عن طريق المناقصات التى تطرح فى الصحف القومية .

ويبين الجدول (٥) أيضا أن الديون الخارجية كانت ٣٠,٥ مليار دولار فى بداية الفترة ووصلت إلى ٣٢,١ مليار دولار فى نهاية الفترة وهى تمثل الدين المدنى فقط أى القروض التى تحصل عليها الدولة من المؤسسات المالية الخارجية بهدف تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة دون الديون العسكرية ، ويلاحظ أن الدين الخارجى ارتفع خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٦ بنسبة ٥,٢٪ بينما كان معدل الزيادة السنوى نحو ٠,٦٥٪. هذا بالاضافة الى أن الجدول يشير الى تراجع الديون الخارجية عام ١٩٩٦ بنحو ٩٠٠ الف دولار عن عام ١٩٩٥.

وفى غضون الفترة من ١٩٩٢/٩١ حتى١٩٩٦/٩٥ تم تسوية ما قيمته ١,٩ مليار دولار من خلال تحويل جزء من المديونية الخارجية خارج نادى باريس الى استثمارات داخل مصر مقابل صادرات سلعية من مصر الى الخارج وبهذا انخفضت المديونية الخارجية لأعضاء نادى باريس الى نحو ٢٥٠,٢ مليار دولار منها نحو ٦٥٪ للدول الكبرى الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان . وبلغت المديونية الخارجية الأخرى المستحقة للمؤسسات المالية نحو ٣,٨ مليار دولار[٩].

وبهذا يلاحظ تقلص التسهيلات والقروض الحكومية المحلية والخارجية بهدف المحافظة على حصاد سياسة الاصلاح الاقتصادى فقد بدأت سياسة الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٢/٩١ ببرنامج الخصخصة لشركات القطاع العام على مراحل بهدف رفع كفاءة هذه الشركات من ناحية ومن ناحية أخرى خفض الانفاق الحكومى والأعباء الحكومية على هذه الشركات بالاضافة الى تشجيع المستثمر الصغير على الدخول فى عملية الاستثمار من خلال سوق رأس المال ومن خلال الأسهم فى البورصة.

جدول رقم (٥)

تطور الدين الحكومى خلال الفترة ٨٧ حتى ١٩٩٦

البيان	١٩٨٧	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	معدل التغيير
الدين الحكومى المحلى [١] مليار جنيه	٥٨,٤	١١٠,٨	١٢٠,٨	١٣١,٩	٪١٢٥
دين خارجى [٢] مليار دولار	٣٠,٥	٣٠,٩	٣٣	٣٢,١	٪٥,٢

معدل التغيير بين أول الفترة الزمنية ونهايتها

(١) المصدر: البنك المركزى المصرى : التقرير الاقتصادى ، ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٦/٩٥

(٢) المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٦.

وساعد التطور السريع لسوق رأس المال فى مصر على الثبات النسبى الواضح فى المديونية الحكومية سواء الديون الداخلية أم الديون الخارجية ، ويظهر ذلك من خلال تحليل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق تخفيض النفقات الحكومية على شركات القطاع العام التى تم خصخصتها مما جعلها خارج الموازنة العامة للدولة، هذا ولقد تم تنفيذ مرحلتين من مراحل الخصخصة وتم البدء فى المرحلة الثالثة وهذا ما سوف نشاهد آثاره من خلال عرض لعجز الموازنة العامة للدولة .

وفى إطار اعادة هيكلة الدين الحكومى المحلى تم فى ابريل ١٩٩٥ اصدار سندات خزانة (٢٠٠٠) متوسطة الأجل (٥ سنوات) بقيمة ٣ مليار جنيه لتحل محل جزء من أذون الخزانة وتم تداولها فى البورصة ، ويتم اصدار دفعة أخرى من هذه السندات فى السنة المالية ١٩٩٧/٩٦[١٠].

٢- عجز الموازنة العامة للدولة

تهدف الموازنة العامة عادة إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية من خلال الاهتمام ببعض الأنشطة وتقليل الاهتمام بالبعض الآخر طبقا لما يخطط له واضعو السياسة العامة وفقا لأهداف الخطة العامة للدولة. ولهذا فإنها تعكس فى حقيقة الأمر ما تصبو إليه الدولة من أهداف وطموحات تساعد على تنفيذها بما يحقق نجاح الخطة الاقتصادية التنموية العامة.

وتمثل الموازنة العامة للدولة أداة من الأدوات المالية والاقتصادية التى تستخدمها الدولة فى

تحقيق سياسة الاصلاح الاقتصادى وفى نفس الوقت فهى أحد القيود على سياسة الاصلاح الاقتصادى وذلك لأن الموازنة العامة للدولة قد عانت لفترات طويلة من عجز كبير بها حيث كان الانفاق يفوق الايرادات بشكل كان السبب الرئيسى وراء ارتفاع ديون الحكومة سواء داخليا أم خارجيا. ولكن مع بداية سياسة الاصلاح الاقتصادى كان أهم المحاور التى وضعتها الحكومة هو خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال ترشيد الانفاق العام وزيادة الايرادات العامة حتى يمكن القضاء على عجز الموازنة العامة.

ومن أهم مبررات تبنى هذا الهدف أن أدوات السياسة المالية الأخرى والسياسة النقدية تتأثر بعجز الموازنة العامة للدولة وتؤثر فيه. فانخفاض وارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية ذو تأثير على الموازنة العامة للدولة وسعر الخصم له أيضا تأثير عليها ويتأثر بها. وهكذا الحال بالنسبة لجميع أدوات السياسة المالية والنقدية.

ولهذا كان تثبيت سعر الصرف وخفض سعر الخصم من العوامل الهامة فى الحد من العجز فى الموازنة العامة للدولة، أيضا كان قانون الضريبة الموحدة أحد العناصر المؤثرة فيها وبذا فإن سياسات الاصلاح الاقتصادى بكل أركانها كان لها تأثير جيد على الموازنة العامة للدولة سواء على جانب الايرادات أم على جانب الانفاق وترشيده.

ولهذه الاسباب وضعت سياسة الاصلاح الاقتصادى بعض الملامح الرئيسية للسياسة المالية التى تهدف إلى خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وكانت أهم هذه الملامح الآتى[١١]:

أ- اجراءات خاصة بزيادة الايرادات

- زيادة أسعار الكهرباء والمنتجات البترولية.
- زيادة بعض الضرائب النوعية مثل ضريبة المبيعات وغيرها .
- زيادة الرسوم على الخدمات العامة مثل البريد والاتصالات والمياه .
- توحيد سعر الصرف .
- تحرير أسعار الفائدة التدريجى .
- برنامج الخصخصة وما تبعه من بيع لشركات القطاع العام.

ب- اجراءات تهدف إلى الحد من النفقات الهامة:

- التخلص من الدعم الذى كانت تتحمله الموازنة العامة للدولة وأصبح فى أضيق الحدود.
- بيع القطاع العام يعنى التخلص من أعبائه التى كانت تتحملها الموازنة العامة للدولة .
- الحد من زيادة الأجور والتعويض عن ذلك عن طريق مصادر من خارج الموازنة العامة للدولة.
- الحد من التوظيف العشوائى فى القطاع الحكومى وترك الفرصة للقطاع الخاص.

وهذا يظهر جليا عند تحليل عجز الموازنة العامة للدولة حيث يلاحظ أن العجز الكلى بلغ عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ٧ مليار جنيه تمثل نحو ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى ثم انخفض هذا العجز ليصل عام ١٩٩٢/٩١ لنحو ٦ مليار تمثل نحو٥٠٢٪ من جملة الناتج المحلى الاجمالى واستمر هذا الانخفاض ليبلغ عام ١٩٩٦/٩٥ نحو ٣ مليار جنيه تمثل نحو ١٠٣٪ من جملة الناتج المحلى الاجمالى.

ويشير التحليل السابق إلى تحسن سريع فى عجز الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز من ٢٨٪ إلى ٥٠٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٢/٩١واستمر هذا العجز ليصل عام ١٩٩٦/٩٥ لنحو ٣ مليار جنيه بمعدل انخفاض بلغ نحو ٥٧٪ وانخفضت نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٨٪ إلى١٠٣٪ بنسبة ٩٥٪.

ويلاحظ أن سياسة الاصلاح الاقتصادى بما تبعها من برامج الخصخصة لعبت دورا كبيرا فى الحد من العجز فى الموازنة العامة للدولة ، من خلال تشجيع القطاع الخاص على تحمل مسئولية الاستثمار وتحمل أعباء المرحلة بايراداتها ونفقاتها سواء من خلال شراء شركات القطاع العام الذى يمثل عبئا كبيرا على الموازنة أم من خلال امتصاص نسبة كبيرة من العمالة بتوفير فرص عمالة جديدة.

وبتحليل عجز الموازنة العامة للدولة يلاحظ، من خلال جدول رقم (٦)، أن النفقات الاجمالية بلغت عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٩٠٨ مليار جنيه تمثل نحو ٨٠٪ من جملة الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج ، وارتفعت النفقات الاجمالية لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٤٧٠٦ مليار جنيه تمثل نحو ٤٠٠٢٪ من جملة الناتج المحلى الاجمالى لنفس العام مما يعنى انخفاض نسبى فى

جدول رقم (٦)

عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦

(مليون جنيه)

البيان	٨٥/٨٤[١]	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
إجمالى النفقات	١٩٨١١	٤٧٥٦٣	٥٢٢٢٣	٥٦٢٦٤	٥٨٢٥٦	٦٣٨٨٩
النسبة إلى الناتج المحلى ٪	٨٠	٤٠,٢	٣٩,٣	٣٢,٥	٢٩,١	٢٨,٣
اجمالى الايرادات	١٢٨٧٦	٤١٤٠٦	٤٦٧٠٣	٥٢٥٦٧	٥٥٧١٩	٦٠٨٩٣
النسبة الى الناتج المحلى ٪	٥٢,٤	٣٥	٣٥,٢	٣٠,٤	٢٧,٨	٢٧
العجز الكلى	٦٩٣٥	٦١٥٧	٥٥٢٠	٣٦٩٧	٢٥٣٧	٢٩٩٦
النسبة الى الناتج المحلى ٪	٢٨	٥,٢	٤,١	٢,١	١,٣	١,٣

المصدر: (١) البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية، ١٩٨٨/٨٧.

البنك الأهلى - النشرة الاقتصادية - ١٩٩٢

البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى - ١٩٩٦/٩٥.

النفقات العامة مقارنة بعام ١٩٨٥/٨٤، واستمرت الأهمية النسبية للنفقات العامة فى الانخفاض بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى حتى وصلت فى نهاية الفترة الى نحو ٦٤ مليار جنيه تمثل نحو ٢٨,٣٪ من جملة الناتج المحلى الاجمالى، وبتحليل جانب الايرادات العامة فى الموازنة العامة للدولة لوحظ أن اجمالى الايرادات بلغت عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٢,٨ مليار جنيه يمثل نحو ٥٢,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وارتفعت الايرادات العامة لتصل الى ٦٠,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ وذلك لزيادة مصادر الايرادات من رسوم تسجيل الاملاك ، ونجاح الكثير من محاولات مكافحة التهرب الضريبى ووضع نظام جديد لتسهيل اجراءات الجمارك وسرعة الافراج عن البضائع .

أيضا ارتفعت أرباح الهيئات الاقتصادية خاصة هيئة قناة السويس والبنك المركزى ونجحت هيئة الادارة المحلية فى تحقيق نسبة جيدة من الايرادات نتيجة لتحسين الاجراءات والاستمرار فى تحصيل المتأخرات.

أيضا كانت الزيادة طفيفة فى النفقات الرأسمالية حيث تراوحت ما بين ١٠.٧ مليار جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ لتصل عام ١٩٩٦/٩٥ نحو ١٢.٦ مليار جنيه بارتفاع نسبته نحو ١٧٪ وتعتبر زيادة طفيفة. فى حين ارتفعت الايرادات الجارية من ٥٢.٦ مليار جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ الى نحو ٦٠.٩ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ بزيادة بلغت نحو ١٥.٨٪ وظلت الايرادات الرأسمالية ثابتة عند ٣.٢ مليار جنيه من عام ١٩٩٤/٩٣ الى عام ١٩٩٦/٩٥.

ويعنى إنخفاض عجز الموازنة العامة للدولة فى حقيقة الأمر زيادة كفاءة أداء الأدوات المالية والنقدية فى الدولة وترشيد الانفاق، وهذا يعكس زيادة قدرة أداء الاقتصاد المصرى على حل مشاكله وتصحيح التشوهات المالية والنقدية به كما يعكس زيادة القدرة المالية التنافسية للاقتصاد القومى فى الاقتصادات الدولية.

الخلاصة

يعتبر المعيار المالى أحد العناصر الهامة للقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى حيث إنه يعبر عن مدى قدرة الاقتصاد المصرى على مواكبة التطورات المالية العالمية خاصة فى ظل الجات وما تفرضه من شفافية وتطور فى الخدمات المالية المقدمة من الدول الأعضاء.

ولهذا فإنه فى ظل التحرر الاقتصادى وإعادة هيكلة الاقتصاد القومى كان لابد من تطوير للسياسات المالية المتبعة لكى تواكب التطور الاقتصادى العالمى.

ولذا فإن الدراسة تناولت ثلاثة أقسام رئيسية ، القسم الأول وتناول عرضا سريعا لأهم التطورات المالية فى مصر خلال فترتى الثمانينات والتسعينات حيث اتضح أن الاقتصاد المصرى انتهج سياسة التحرر لجميع المتغيرات المالية بما يخدم الاستثمار ويزيد من الاستثمارات الأجنبية وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال الخارجية دخولا وخروجا مما نتج عنه زيادة بلغت نحو ٣٣٠٪ فى عدد المشروعات الاستثمارية برؤوس أموال أجنبية .

كذلك نجحت السياسة المالية فى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية مما ساعد على التثبيت الهيكلى لجميع القطاعات الاقتصادية المتصلة بالعالم الخارجى خاصة قطاع التجارة الخارجية ترتب عليه وصول رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لنحو ١٥.٨ مليار دولار عام ١٩٩٥/٩٤.

كما تم تطوير سوق الأوراق المالية لكى يواكب تطورات السياسات الاقتصادية ولكى تصبح المصدر الرئيسى لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والحد من عجز الموازنة العامة للدولة.

ويعتبر الجهاز المصرفى أحد الأدوات المالية الهامة للسياسة المالية وأحد المعايير المالية الهامة لقدرة الاقتصاد المصرى التنافسية فى السوق الدولية ، حيث تناول القسم الثانى تطور هذا الجهاز من خلال التطور الهيكلى خلال الفترة ٨٥-١٩٩٦ ومن خلال تطور المراكز المالية للجهاز والتى ارتفعت من ٤٩,٧٨ مليار جنيه عام ١٩٨٥ الى نحو ٣٩٠,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٦، أيضا زادت قيمة الودائع لدى الجهاز من ٥٠,١٢ مليار جنيه عام ١٩٨٥ الى ٢٠٠,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٦. كما تم تحليل تطور القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى من ٢٣,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٥ الى نحو ١٣٥,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٦.

وتعتبر الديون الحكومية وعجز الموازنة العامة للدولة أحد المعايير الهامة للقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى حيث كانت إجراءات الحد من العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة أحد التحديات الكبرى أمام الاقتصاد المصرى .

وبتحليل الديون الحكومية سواء الداخلية منها أو الخارجية خلال الفترة ٨٧-١٩٩٦ لوحظ أن الدين الحكومى المحلى ارتفع من ٥٨,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٧ الى نحو ١٣١,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٦ بينما كان الدين الخارجى شبه ثابت خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ عام ١٩٨٧ نحو ٣٠,٥ مليار دولار ثم ارتفع ليصل الى ٣٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة بلغت نحو٢,٥٪.

ولكن بتحليل عجز الموازنة العامة للدولة والتى تعتبر ملخصا جيدا لجميع عمليات الانفاق والايرادات للدولة خلال سنة مالية لوحظ انخفاض هذا العجز من ٦,٩ مليار جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ الى نحو ٢,٩ مليار جنيه عام ٩٥/١٩٩٦. وكذلك انخفضت قيمة العجز الى الناتج المحلى من ٢٨٪ عام ٨٤/١٩٨٥ الى نحو ١,٣٪ عام ٩٥/١٩٩٦.

نخلص من الدراسة الى أن خطى الاصلاح الاقتصادى والهيكلى لقطاعات الاقتصاد القومى بدأت تعطى ثمارها متمثلة فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة وتوحيد سعر صرف الجنيه المصرى وزيادة الاحتياطيات من العملة الأجنبية بالاضافة الى تطوير نشاط الجهاز المصرفى المصرى بشكل ملحوظ كما ورد فى التحليل.

المراجع

١- البنك الأهلى المصرى - **النشرة الاقتصادية** ، جدول١٣/٢، ١٩٩٠.

٢- معهد التخطيط القومى - الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى من ١٩٨١، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** رقم ٨١ - القاهرة، مايو ١٩٩٣.

٣- **المرجع السابق.**

٤- البنك المركزى المصرى - **التقرير السنوى** - ١٩٩٦/٩٥.

٥- البنك المركزى المصرى - **التقرير السنوى** - ١٩٩٦/٩٥ جدول رقم ١/٣ ص١٢٢.

٦- البنك المركزى المصرى - **التقرير السنوى** - ١٩٩٦.

٧- لمزيد من التفاصيل، صبرى حسن نوفل، **تقييم أداء البنوك** ، القاهرة: المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، ١٩٩٥.

٨- البنك الأهلى المصرى، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثالث ، ١٩٩٧.

٩- **المرجع السابق** .

١٠- البنك المركزى، **التقرير السنوى** ، ١٩٩٦/٩٥، ،ص ٧٩.

١١- **المرجع السابق** .

١٢- معهد التخطيط القومى - الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى. **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** رقم ٩٦، القاهرة، يونيو ١٩٩٥.